أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٣م

ثائر محمد نصيف

الملخص:

تناول البحث أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٣م، بهدف التعرف على حجم العائدات النفطية في العراق خلال (٢٠٠٤-٢٠١٣)،و أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ويفترض هناك علاقة ذو دلالة إحصائية معنوية بين العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ، ولتحقيق هدف وفرضية البحث فقد قسم البحث إلي مبحثان، تضمن المبحث الاول أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد العراقي، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان قياس اثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، وأخيراً انتهى البحث إلي جملة من النتائج والتوصيات.

Abstract:

The research the impact of oil revenues on GDP in Iraq: An Empirical Study of 2004-2013m, with the aim to identify the size of the oil revenues in Iraq (2004-2013), and the impact of oil revenues on GDP in Iraq, presumably there is a relationship statistically significant differences between oil revenues and GDP, and to achieve the goal and research hypothesis research department has been to two topics, the first section included the importance of oil revenues in the Iraqi economy, while the second section was titled measure the impact of oil revenues on the gross domestic product (GDP) in Iraq, and finally the search is over to a number of findings and recommendations .

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط منذ بداية عام ١٩٥٠ مجلس الإعمار، وقطاع النفط يشكل عصب الحياة للاقتصاد الوطني والمصدر الأهم في تمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن العشرين وتوليد الدخل القومي وتوفير العملات الأجنبة الضرورية لتمويل الاستيرادات، اذ تساهم العائدات النفطية بنسبة (٩٦%) من إجمالي الصادرات العراقية، اذ تحتل الصادرات اهمية كبيرة في النمو الاقتصادي الوطني، إلا أن الحكومات المتعاقبة عجزت عن تنويع الاقتصاد وربط فرص النمو بما يتحقق من عائداته النفطية، ويمثل العراق حالة نموذجية لفعل (لعنة الموارد الطبيعية) أو ما يعرف بـ(المرض الهولندي)، فبدل أن تحقق العائدات النفطية التنمية والنمو عززت الركود الاقتصادي والفساد والحرب، وأدت إلى رفع سعر صرف العملة بسبب تدفق الرأسمال نتيجة ازدهار سعر النفط وتصديره، مما أضعف القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والزراعة وبالتالي فقدان فرص العمل وتزايد البطالة، وقد برزت مشكلة السياسة المالية والتضخم، فالفورات النفطية تميل الى زيادة التوقعات وتغذي الآمال غير الواقعية عن مداخيل المستقبل، وهذا بدوره أدى إلى فقدان السيطرة على الإنفاق الحكومي، وتهميش القطاع الخاص وتطوره المساهم في التنمية الاقتصادية.

وقدر كانت الثروة النفطية مرمى أطماع دول كثيرة وأهم أسباب الأزمات الاقتصادية والسياسية واحتلال العراق وتراجع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة الدراسة في عدم استغلال العائدات النفطية العالية والتي أسهمت في تحسين اقتصاديات دول عديدة وتطوير قطاعاتها الصناعية والزراعية والتجارية، أما في العراق تم تسخير العائدات للنفقات التشغيلية والدخول في

حروب مكلفة أدت إلى استنزاف الفوائض وتحميل العراق ديون ثقيلة وإهمال القطاعات الإنتاجية والتالي تأخير عملية التنمية الاقتصادية، لذا فإن ضخامة العائدات النفطية العراقية وسهولة تحقيقهاً والتي لا تتطلب نشاطاً اقتصادياً حقيقياً لا تنعكس على التنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث:

إن النفط ضروري للعديد من الصناعات، ومهم للحفاظ على الحضارة الصناعية في شكلها الحالي، ومن ثم يمثل أهمية بالغة للعديد من الدول. ويعتبر النفط مسؤولاً عن نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة العالمي، وهو من الموارد التي تنضب لذلك تكمن أهمية دراسة في كيفية الاستفادة من عائداته إلى أقصى حد ومن غير إسراف ليصل إلى أجيال أخرى.

فروض البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها الدراسة بالآتي:

هناك علاقة ذو دلالة إحصائية معنوية بين العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث:

١. التعرف على حجم العائدات النفطية في العراق خلال (٢٠٠٤-٢٠١٣).
٢. أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

منهجية البحث:

اعتمدت البحث على الاسلوبين الاستقرائي والاستنباطي في التحليل الاقتصادي للمتغيرات المختلفة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

خطة البحث:

- المبحث الأول: أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد العراقي.
- المبحث الثاني: قياس اثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق
- النتائج والتوصيات – المراجع.

المبحث الأول: أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد العراقي:

يعد النفط لاعباً لأهم الأدوار في تشكيل مستقبل العراق، وتشير التحليلات والدراسات الحديثة إلى انه سيستمر مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدفوعات النفط تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في البلد. بما يمهد للادعاء إنه سيبقى خلال القرن الواحد والعشرين تأثراً حقيقياً في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي، فليس من المبالغة القول أن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة، وفي عملية بناء العراق[١].

رغم أن للعائدات النفطية كل هذه الأهمية إلا إنها تجعل الدول أسيرة في فخ أحادية الاقتصاد، إذ إن اعتماد الدول النفطية على مورد واحد للدخل، والذي غالباً ما يحجم دور القطاع الخاص فيها فإنه من الطبيعي أن تكون مساهمة القطاع النفطي كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في معظم البلدان النفطية[٢]، إذ يعتمد حجم الناتج المحلي الإجمالي ونموه على مستوى أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إذ إن نمو الناتج المحلي فيها

يزداد عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية وهذا في الحقيقة لا يدلل على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وإنما هو انعكاس لارتفاع أسعار النفط الخام، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار النفط، إذ ترتفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية على الرغم من عدم وجود زيادة حقيقية فيها، وهذه الزيادة اسمية فقط و ليست حقيقية، إن اعتماد الدول الريعية على مورد طبيعي واحد ناضب له مخاطر على اقتصاداتها ويعد سلاحاً ذي حدين، فهو يعود عليها بإيرادات كبيرة جداً من جهة، إلا أن أسعاره معرضة للتذبذب والهزات، فضلاً عن مخاوفها من إصابة اقتصاداتها بالمرض الهولندي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف تراكم رأس المال البشري بسبب غياب الحافز من القطاع العام والخاص، وضعف تنافسية القطاع الصناعي فضلاً عن مواجهة الأزمات العالمية التي تؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع وتقلل تراكم عوامل الإنتاج، فقد عَدَّ بعض الاقتصاديين اعتماد الدول النفطية على مصدر واحد للدخل، هو السبب الجوهري في كونها أكثر تذبذباً مقارنة بالاقتصاديات ذات التنوع الاقتصادي، الواقعة في نفس مرحلة التطور، هذه المخاطر دفعت الدول النفطية لوضع خطط اقتصادية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها[٣].

فرع الاول :العوامل المؤثرة في تطوير العائدات النفطية

أ- **أسعار النفط الاسمية**: تؤدي أسعار الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية[٤].

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في العراق يمكن ملاحظة الجدول رقم (١) الذي تتبين من خلاله، أهم الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط الخام، ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الأسعار، الارتفاع الأول في عام ٢٠١١ إذ شهدت

الأسعار ارتفاعاً بلغ ١٠٧.٥ دولارًا برميل، وأما الارتفاع الثاني فقد حصل عام ٢٠١٢ إذ وصل سعر الاسمي لبرميل النفط الخام إلى ١٠٩.٥ دولاراً/ برميل، لقد كان لهذين الارتفاعين تأثير بالغ في حجم العوائد النفطية في العراق إذ وصل حجم العوائد النفطية تقريباً إلى (٨٤ مليون دولار) (١٠٠ مليون دولار) على التوالي.

ب- **أسعار النفط الخام الحقيقية**: تستخدم العراق الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة، عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي إن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدور[٥]. وعلى سبيل المثال قدرة القيمة الحقيقية للسعر (١٠٩.٥) دولار/برميل بحدود (٩٠.٣) دولاراً/ برميل في عام ٢٠١٢ انظر الجدول رقم (١)، إن مثل هذا الفرق في القيمة الحقيقية للسعر يؤثر سلباً في حجم العوائد النفطية[٦].

جدول رقم (١)
تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٣)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي بأسعار ٢٠٠٠
٢٠٠٤	٣٦.٠	٣٣.٦
٢٠٠٥	٥٠.٦	٤٦.٢
٢٠٠٦	٦١.٠	٥٤.٦
٢٠٠٧	٦٩.١	٦٠.٥
٢٠٠٨	٩٤.٤	٨١.٠
٢٠٠٩	٦١.٠	٥٢.١

٢٠١٠	٧٧.٤	٦٥.٥
٢٠١١	١٠٧.٥	٨٩.٧
٢٠١٢	١٠٩.٥	٩٠.٣
٢٠١٣	١٠٥.٩	٨٦.٣

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد العام ٢٠١٣.

ج- **الاحتياطات النفطية:** يعرف الاحتياطي النفطي "بأنه كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الأرض والمكتشفة، على ضوء المعلومات المتوافرة في عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة[٧] ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العائدات النفطية، واكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام، كذلك إن إضافة احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفه سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في حجم العائدات النفطية، أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية في حجم العوائد قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو خلال تفضل تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العائدات النفطية[٨].

ويقدر حجم الاحتياطيات النفطية في العراق إلى ١١٥ مليار برميل ولقد رفعت وزارة النفط العراقي الرقم المؤكد لاحتياطيات الدولة من النفط في ٢٠١٣ إلى (١٤٥) مليار برميل، والجدول رقم (٢) يبين حجم الاحتياطات لبعض دول العالم المنتجة للنفط لعام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢)
عمر النفط واحتياطاته في مختلف الدول المنتجة لعام (٢٠١٣)

الدول	الاحتياطي الموكد/مليار/ب	الإنتاج الف/ب/ي عام٢٠١٣	النسبة من احتياطي العالمي	عمر الاحتياطي سنة
السعودية	٢٦٥.٩٠	٩٦٩٦.٠	٢٤.٦	١٠١
العراق	١٤٥.٣٠	٣٠٢٤.٠	١١.٨	١٤٨
الامارات	٩٧.٨٠	٢٧٤١.٠	٩.١	١٤٢
الكويت	١٠١.٥٠	٢٩٢٢.٠	١٠.٢	١٥١
ايران	١٥٧.٣٠	٣٣٩٦.٠	١٢.٣	٨٣
فنزويلا	٩٩.٤٠	٢٨١٣.٠	٩.٧	٨٧
ليبيا	٤٨.٥٠	٦٦١.٠	٤.١	٨٢
نيجريا	٣٧.١٤	١٧٣١.٠	٣.٥	٤٧
الصين	٢٤.٣٨	٤٢١١.٥	٢.٧	١٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك،٢٠١٣.

د- **القرار السياسي**: إن القرار السياسي يؤثر على حجم العائدات النفطية تأثيراً لا يقل أهمية عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال نجد أن قرار خفض الإنتاج الذي تقره منظمة أوبك في سبب انخفاض أسعار النفط الخام، أضف إلى ذلك أن التدهور المستمر في الوضع الأمني بعد الاحتلال الأمريكي إذ تعرضت الخطوط الناقلة للنفط الخام أو المنشآت النفطية لأعمال تخريبية عديدة إذ بلغت (٩٣٦) عملية في السنة الواحدة، بينما بلغت (٣٨) عملية عام ٢٠٠٩[٩].

ولقد حدد المحتل هدفه بالحصول على نفط العراق وخصصته وزيادة الإنتاج لتحطم منظمة الأوبك، وقد حافظت قوات الاحتلال على وزارة النفط من كافة أعمال السلب والنهب وعلى الرغم من دعاوى قوات الاحتلال أنها عملت على توسيع دور العراقيين في إعادة الإعمار إلا أن "منسقي" سلطة التحالف المؤقت الذين أطلق عليهم "مستشارون" فيما بعد كانوا هم الذين يديرون الوزارات العراقية فعلياً، واشتكى كبار موظفي الوزارات من أنهم لا يعرفون سوى القليل حول كيفية إنفاق وإدارة عائدات النفط(١٠).

هـ. الطاقة الإنتاجية للنفط: تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العائدات النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العائدات النفطية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار العائدات النفطية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج (العرض) في الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة إنما هو ناتج عن قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية(١١). وإضافة إلى ذلك فإن التقنيات المتطورة تساعد على مضاعفة الإنتاج مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على الطاقة الإنتاجية وبالتالي يؤثر على حجم العائدات النفطية(١٢).

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض القدرة الإنتاجية للمصافي النفطية وعدم كفايتها لإشباع الطلب المحلي، الوقت الذي يجب أن يصبح العراق مصدراً رئيساً لتلك المنتجات من خلال امتلاكه طاقات تصفية كبيرة تتناسب مع حجم احتياطاته من النفط الخام، إن مجموع طاقات التصفية في العراق قد بلغت ما يقارب ٦٦٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٣ وهذه الكميات غير كافية لإشباع الطلب المحلي مما

جعل العراق بلداً مستورداً للعديد من المنتجات النفطية ‘مما يؤدي إلى استنزاف مورد الميزانية العامة للدولة والتي هي أصلاً العائدات النفطية[١٣].

المبحث الثاني: قياس اثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

يتناول المبحث الأثر القياسي للعائدات النفطية باعتبارها المتغير المستقل على مؤشرات **الناتج المحلي الإجمالي**:

وتم تمثلت برموز التالية:

X: العائدات النفطية

Y:الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث مقدمة عن الوصف الإحصائي لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث يتناول المتوسط الحسابي والوسيط مع بيان مدى اعتدالية البيانات من خلال اختبار (Jarque -Bera) إضافة إلى ذلك توضيح بالرسم لاتجاه السلسلة الزمنية.

أ- لوغاريتم العائدات النفطية (LNX):

شكل رقم (١)

التسلسل الزمنى للوغاريتم العائدات النفطية

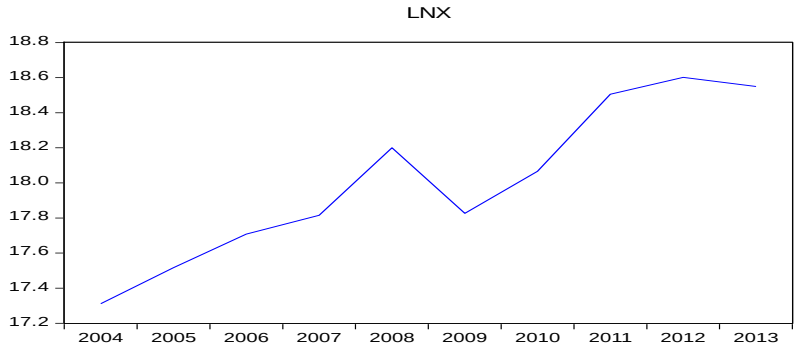

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للوغاريتم العائدات النفطية (LNX) تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرض البديل: السلسلة الزمنية للوغاريتم العائدات النفطية (LNX) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتضح من الشكل رقم (١) أن البيانات المتعلقة بـ لوغاريتم العائدات النفطية (LNX) تأخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً وهذا مؤشر على ان البيانات غير ساكنة وسيتم اختبار ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة وبدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمتغير في الشكل رقم (٢) نجد أن قيمة المتوسط تكاد تتساوى مع قيمة الوسيط مما يعطى دلالة على اعتدالية البيانات وقد أكد على ذلك اختبار(Jarque-Bera) حيث بلغت احتمالية التوزيع (.719) وهى أكبر من مستوى المعنوية (.05) ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية)

شكل رقم (٢)

اختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم العائدات النفطية

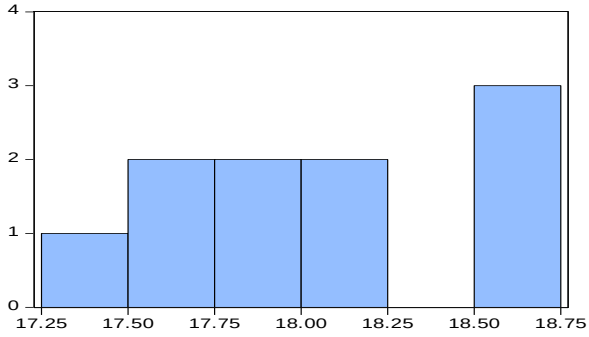

Series: LNX	
Sample 2004 2013	
Observations 10	
Mean	18.01025
Median	17.94660
Maximum	18.60148
Minimum	17.31149
Std. Dev.	0.449591
Skewness	-0.013458
Kurtosis	1.742424
Jarque-Bera	0.659259
Probability	0.719190

ب- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LNY1):

ومن الشكل رقم (٣) يتضح أن البيانات تأخذ اتجاهاً عاماً نحو التزايد بالنسبة للزمن وبالتالي فإن هذه السلسلة تبدو أيضا غير ساكنة.

شكل رقم (٣)

التسلسل الزمنى للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

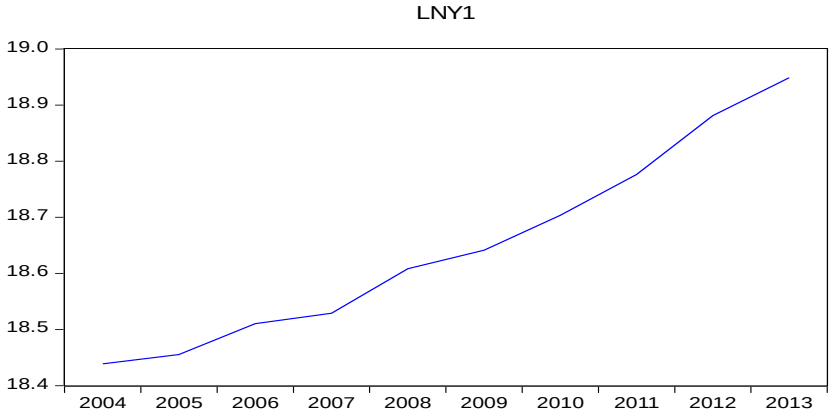

الفرض العدمي: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (LNY1) تتبع التوزيع الطبيعي

الفرض البديل: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (LNY1) لا تتبع التوزيع الطبيعي

شكل رقم (٤)

اختبار التوزيع الطبيعي للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

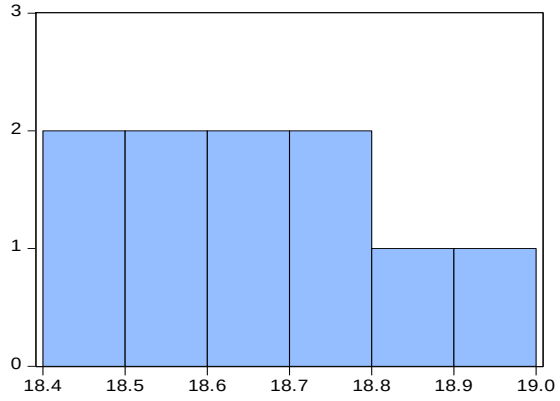

Series: LNY1	
Sample 2004 2013	
Observations 10	
Mean	18.64935
Median	18.62483
Maximum	18.94876
Minimum	18.43897
Std. Dev.	0.176310
Skewness	0.436680
Kurtosis	1.935407
Jarque-Bera	0.790049
Probability	0.673664

وبدراسة الوصف الإحصائي لبيانات السلسلة في الشكل رقم (٤) وجد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث إن اختبار (Jarque- Bera) يوضح أن المعنوية تساوى (674.) وهى أكبر من مستوى الخطأ ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: نماذج الاختبار:

أ- النموذج الأول:

١. توصيف النموذج:

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٣. وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

- المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (LNY1).
- المتغيرات المستقلة: لوغاريتم العائدات النفطية (LNX)

٢. التكامل المشترك:

إذا كانت السلسلتان غير ساكنتين وتم استخدامهما في تقدير معادلة انحدار فإن الانحدار الذى نحصل عليه يكون انحداراً زائفاً أي لا معنى له غير أن ذلك قد لا يتحقق إذا كانت السلسلتان محل الدراسة بخاصية التكامل المشترك.

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو اكثر بحيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في السلسلة الاخرى. وهذا يعنى أنه يمكن أن يكون لدينا سلسلتان زمنيتان غير ساكنتين إذا ما أخذت كلا منهما على حدة ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أي تم إيجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة أو مستقرة. هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة. ويتطلب القول بأن هناك تكامل مشترك أن تكون كل منهما

متكاملة من نفس الرتبة وقد اتضح من النتائج أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة بطبيعتها الحالية ومن الرتبة الأولى حيث نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للبيانات ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات من الرتبة صفر والرتبة الأولى عند مستوى ثقة (99.).

٣. معادلة نموذج الانحدار:

- بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

معامل الارتباط بين العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي

Probability	LNY1	LNX
LNY1	1	

LNX	0.9336	1
	0.0001	-----

فقد تبين أن هناك ارتباط قوى جداً بين لوغاريتم العائدات النفطية ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الارتباط (934.) عند مستوى ثقة (99.) ومن ثم يمكن عمل نموذج الانحدار بطريقة الانحدار المباشر لتوفر أول شروط تحليل الانحدار.

- **معادلة النموذج:**

جدول رقم (٤)
معاملات النموذج الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	اختبار ت	المعنوية
LNX	0.366100	0.049696	7.366744	0.0001
C	12.05579	0.895295	13.46573	0.0000

ومن الجدول رقم (٤) يتضح أن متغير لوغاريتم العائدات النفطية (LNX) يؤثر على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LNY1) عند مستوى ثقة (.99) حيث بلغت معنوية المتغير (.000) وهى قيمة معنوية أقل من مستوى الخطأ (.01) وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LNY1) فقد وجد أنها تساوى (.872) وهى نسبة تفسير قوية جداً. وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي في الشكل رقم (٥) وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.881) ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (٥)
اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج بين العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي

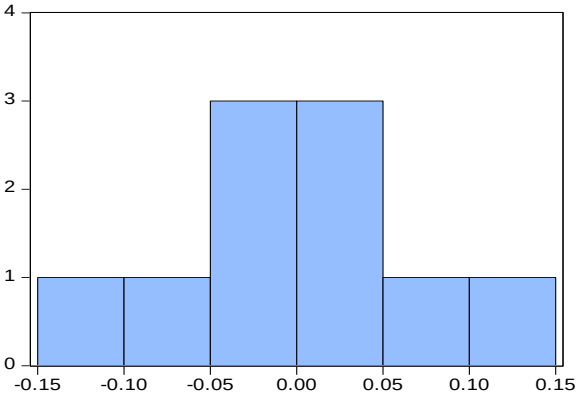

Series: Residuals	
Sample 2004 2013	
Observations 10	
Mean	-2.31e-15
Median	0.001141
Maximum	0.101926
Minimum	-0.110861
Std. Dev.	0.063196
Skewness	-0.121557
Kurtosis	2.260330
Jarque-Bera	0.252590
Probability	0.881355

أيضاً نجد أن اختبار (ف) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (54.27) بمعنوية تساوى (.000) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (.99) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات.

وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (ف) التي بلغت (.647) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (.557) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض.

- **اختبار الفروض للمعاملات:**

فرض العدم: $C(1) = Zero$
الفرض البديل: $C(1) \neq Zero$
فرض العدم: $C(2) = Zero$
الفرض البديل: $C(2) \neq Zero$

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

LNY1 = C(1)*LNX + C(2)

C(1) ترمز إلى بيتا للمتغير لوغاريتم العائدات النفطية (LNX)

C(2) ترمز إلى المقدار الثابت

LNY1 = 0.366100300994*LNX + 12.0557946719

شكل رقم (٦)

التسلسل الزمنى للبيانات الفعلية والمقدرة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

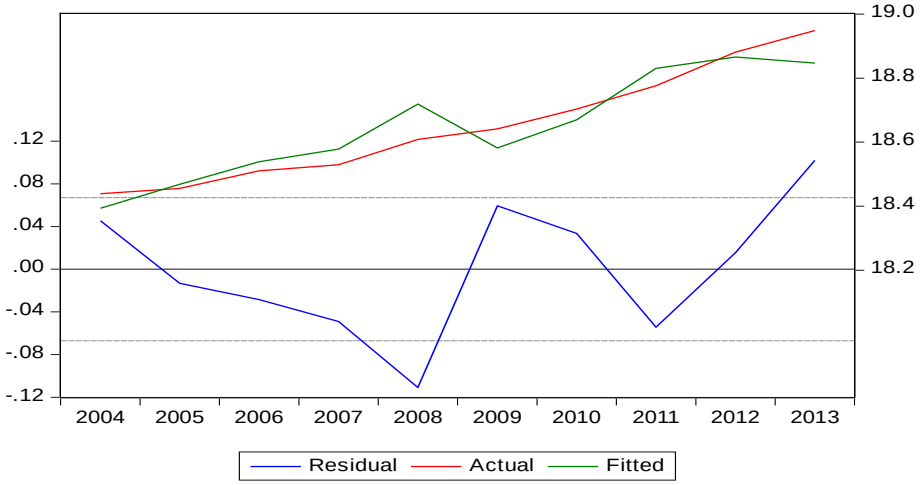

شكل رقم (7)
القدرة التنبؤية للنموذج الناتج المحلي الاجمالي

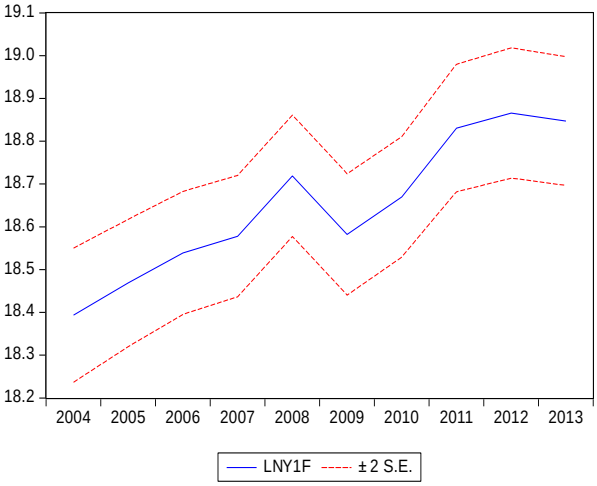

Forecast: LNY1F	
Actual: LNY1	
Forecast sample: 2004 2013	
Included observations: 10	
Root Mean Squared Error	0.059953
Mean Absolute Error	0.051128
Mean Abs. Percent Error	0.273720
Theil Inequality Coefficient	0.001607
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.034364
Covariance Proportion	0.965636

ويشير الشكل رقم (٧) إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من (0.10) حيث بلغت قيمته (0.002) ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

النتائج والتوصيات:

١- تعتبر العائدات النفطية العمود الفقري للدخل القومي في العراق لا ينافسها في ذلك أي قطاع آخر وتساهم الصناعة النفطية بما يدخل للبلاد من العملات الأجنبية.

٢- إن العائدات النفطية تجعل الدول أسيرة في فخ أحادية الاقتصاد، إذ إن اعتماد الدول النفطية على مورد واحد للدخل، والذي غالباً ما يحجم دور القطاع الخاص فيها فإنه من الطبيعي أن تكون مساهمة القطاع النفطي كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في معظم البلدان النفطية، إذ يعتمد حجم الناتج المحلي الإجمالي ونموه على

مستوى أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إذ إن نمو الناتج المحلي فيها يزداد عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية وهذا في الحقيقة لا يدلل على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وإنما هو انعكاس لارتفاع أسعار النفط الخام، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار النفط، إذ ترتفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية على الرغم من عدم وجود زيادة حقيقية فيها، وهذه الزيادة اسمية فقط و ليست حقيقية.

٣- إن إنشاء صندوق سيادي في العراق مهمته استثمار وتوظيف الفائض من عائدات النفط (في أوقات الانتعاش الاقتصادي وزيادة الأسعار النفط والطلب عليه) واستخدام أرباح المتحقق من استثمارات الصندوق لسد العجز الذي يمكن أن ينشأ نتيجة انخفاض أسعار النفط أو الطلب عليه مما سينعكس سلباً على حجم العائدات النفطية المتحققة والتي هي عصب الاقتصاد في العراق.

٤- ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وليس الاعتماد على قطاع واحد للتمويل من خلال توظيف العائدات النفطية لتطوير وتحديث القطاعات الأخرى، وتشجيع القطاع الخاص من خلال إصدار قوانين تحمي المنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد وبالتالي ارتفاع معدل التوظيف وتقليل نسبة البطالة.

٥- ضرورة تحسين الوضع الامني بما يخدم مناخ الاستثمار الأجنبي من خلال دعم المؤسسات الأمنية ببرامج ودورات.

٦- ضرورة إعادة النظر في جولات التراخيص وفي العقود المبرمة والوصول إلى تسوية مع الشركات المتعاقد معها من خلال الاستعانة بخبراء قانون واقتصاد بما يخدم صالح القطاع النفطي العراقي.

٧- ضرورة مراعاة اولويات البيئة العراقية عند وضع خطط للتنمية الاقتصادية وأن تكون مبنية على تقديرات حقيقية لأسعار النفط وملزمة التنفيذ بالقانون ووضع لجان اشراف عليها ورفع تقرير مفصل شهري أو كل ثلاث أشهر يبين فيه نسبة الإنجاز والمعوقات التي تواجه الخطة لغرض تذليلها.

المراجع

١. حسن لطيف كاظم، **النفط ودوره في بناء العراق (رؤية مستقبلية)**، بحث منشور، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع، ٢٠٠٧، ص ١٧٦.

٢. عبد علي كاظم العموري، **إشكالية إدارة** التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد١٤، ٢٠١٤،١٢،ص٤٣

٣. حيدر شلب وشكه، **إيرادات النفط في العراق وإمكانية استخدامها في التنويع الاقتصادي**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية- كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص

٤. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، **النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٥٣.

٥. صندوق النقد العربي وآخرون "**التقرير الاقتصادي المصرى الموحد لعام ٢٠٠٩ أبو ظبى، صندوق النقد العربى ٢٠٠٩**، ص٢٣.

٦. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، (الدار الجامعية للنشر، مصر، ٢٠١٥)، ص٣١٢.

٧. سمير صارم، مصدر سبق ذكره، ص٤٧

٨. هيام فرغل ناشور، **العلاقة بين العوائد النفطية والإتفاق الحكومى في مجلس التعاون الخليجى (٢٠٠١- ٢٠٠٨)**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٣١، المجلد ٨، ٢٠١٢، ص٥.

٩. قناة الحرة عراق، برنامج مدارات في ٢٠١٠/١/٢٥ بمقابلة مع وزير النفط الشهرستاني ووزير النفط السابق محمد بحر علوم وثامر الغضبان.

١٠. المجموعة الدولية للأزمات، الشرق الأوسط، ،**إعادة إعمار العراق، التقرير رقم ٣٠ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات** ،١٢ أيلول ٢٠٠٤، ص١١.

١١. يحيي حمود حسن، **منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات**" رسالة ماجستير، جامعة البصرة ٢٠٠٢، ص٢٦.

١٢. عبد الجبار الحلفي، **نفط العراق ومستقبلة في سوق النفط العالمية** ،بحث منشور في كتاب الاقتصاد العراقي، النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة، مركز العراق للدراسات، بغداد مطبعة البينة ٢٠٠٨، ص١٣

١٣. عبد الستار عبد الجبار موسى، **دراسة تحليلية لواقع قطاع النفطي في العراق وآفاقة المستقبلية**، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد، ٨٥، سنة ٢٠١٠، ص٣٠٣.